

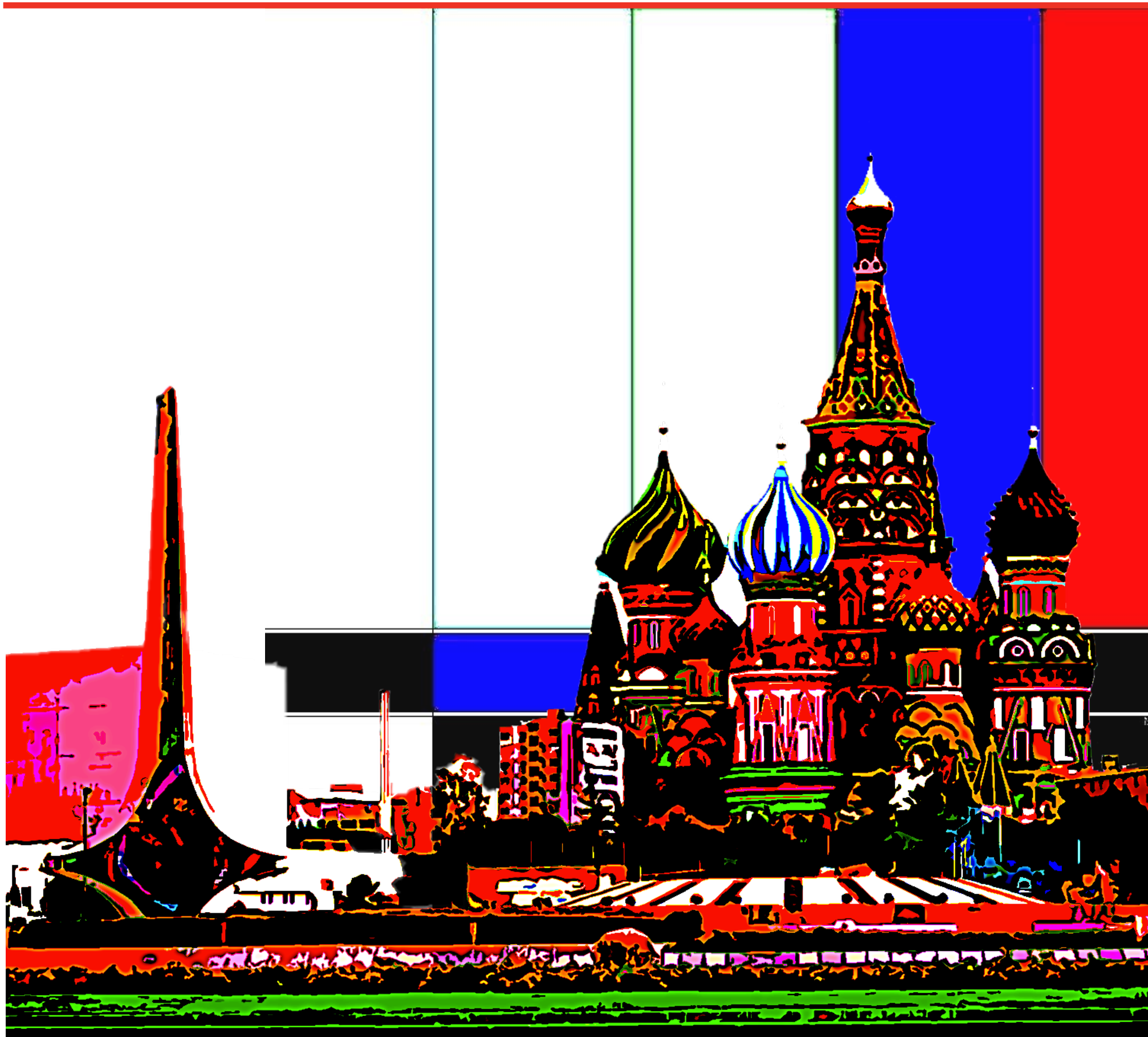
المعشمار

تصدر عن الحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي)

العدد ٦٦

سياسية، فكرية، ثقافية، اقتصادية، اجتماعية

تموز (يوليو) ٢٠٢٢



موسكو دمشق

افتتاحية العدد

منذ بطرس الأكبر (توفي 1725)، مؤسس الدولة الروسية الحديثة، كان الغرب هو المجال الرئيسي لتطلع روسيا حضارياً. وهذا التطلع، بالمعنى الثقافى ترافق مع توسع في السيطرة الجغرافية في الشرق والوسط الأوروبيين للقياصرة الروس، لكن التطلعات التوسعية الروسية لم تكن أوروبية فقط بل آسيوية أيضاً، في سكتين متوازيتين: آسيا الوسطى والقوقاز من جهة، ومنطقة المضائق: البوسفور والدردنيل. كانت «سايكس-بيكو» ثلاثية عملياً مع إضافة اسم «سيرج سazanوف» وزير الخارجية الروسي، وكانت عين الروس على إسطنبول. فضح البلاشفة نصوص «سايكس-بيكو» بعد ثورة أكتوبر 1917 وتبرؤوا منها، لكن ستالين في الحرب العالمية الثانية استطاع إقناع تشرشل بأن الدفاع عن منطقة القوقاز أمام هتلر يتطلب وجود قوات سوفياتية في الشمال الغربي الإيراني، ولكن، عندما جرى تقاسم العالم بعد الحرب فإن زعيم الكرمليين قايز إيران ببولندا، متخلياً عن جمهوريتي مهاباد وأذربيجان الإيرانيتين، اللتين أقامهما السوفيات هناك عام 1946.

دخل الروس إلى منطقة الشرق الأوسط عبر صفقة الأسلحة التشيكية لمصر عام 1955، وكان الدخول سورياً أيضاً عبر بدء تسليح الجيش السوري بأسلحة سوفياتية، وشهد عام 1957 صعود قوة الحزب الشيوعي السوري على وقع المساعدة السوفياتية للعرب في حرب السويس، وعملياً فإن صعود الشيوعيين السوريين كان عاملاً أساسياً في تراكم العربيين نحو القاهرة لطلب الوحدة مع مصر خوفاً من

وقوع دمشق تحت سيطرة خالد بكداش ورئيس الأركان عفيف البزري. بسبب دمشق، ثم بغداد ما بعد 14 تموز (يوليو) 1958، اصطدمت موسكو مع عبد الناصر الذي بدأ باعتقال الشيوعيين السوريين والمصريين منذ رأس عام 1959، وبدأ بتشجيع محاولات انقلاب العربيين في العراق على حكم عبد الكريم قاسم المدعوم من الشيوعيين، وصولاً إلى محاولة انقلاب العقيد عبد الوهاب الشواف في الموصل في آذار (مارس) 1959.

تصالحت موسكو مع القاهرة عام 1964 حين ضمنت دمشق البعثية إلى جانبها ضد عبد الناصر، وحاولت مصالحتها تحت جناحيها بعد انقلاب 23 شباط (فبراير) 1966 اليساري البعثي بقيادة اللواء صلاح جديد، ولكن، كان تفضيلها لدمشق اليسارية، بالقياس لعبد الناصر الحذر دائماً من الشيوعيين، قد فتح أبواب سورية أمام السوفيات عبر مشاريع اقتصادية عملاقة كان منها سد الفرات، إضافة إلى الأسلحة السوفياتية ووجود الخبراء السوفيات في عهد حافظ الأسد

منذ 16 تشرين الثاني (نوفمبر) 1970، الذي انفتح على القاهرة والرياض ثم عام 1974 على واشنطن، لم تحدث قطيعة بين دمشق وموسكو، كما فعل الرئيس المصري أنور السادات الذي يمم وجهه نحو واشنطن ثم تل أبيب. وعندما عارض السوفيات عام 1976 دخول القوات السورية إلى لبنان، اختار الرئيس السوري في ظرف الصدام مع موسكو واليسار اللبناني خيار المصالحة مع السادات (بعد خصام بدأ مع اتفاقية سيناء في أيلول - سبتمبر 1975) في مؤتمر الرياض السداسي في تشرين الأول (أكتوبر) 1976 الذي قام بتشريع عربي للوجود السوري العسكري في لبنان، ولكن، عندما زار الرئيس المصري القديس في 19 تشرين الثاني 1977 اختارت دمشق التقارب مع موسكو وصولاً إلى معاهدة 1980 السوفياتية - السورية ثم صفقات الأسلحة النوعية السوفياتية في عهد يوري أندروبوف (10 تشرين الثاني 1982 - 10 شباط 1984). هنا، يقال في الوسط السياسي السوري أن الرئيس حافظ الأسد زار موسكو عام 1987 أساساً من أجل قراءة ميخائيل غورباتشوف

والبيرسترويكا عبر رؤية عيانية، وعندما استخلص أن هناك اتجاهاً سوفياتياً نحو الاستقالة من وضعية الدولة العظمى عند حكّام الكرمليين اختار من جديد الانفتاح على واشنطن بدءاً من لبنان 1988 (اتفاق موريف- الأسد) ثم اتفاق الطائف الذي كان مثلاً الأبعاد: واشنطن - دمشق - الرياض، وصولاً إلى مشاركة دمشق في التحالف الدولي بقيادة واشنطن في حرب خليج 1991، وهو ما نتج منه أيضاً مشاركة سورية في مؤتمر مدريد الذي رعته واشنطن من أجل تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي.

منذ 1991 وتفكك الاتحاد السوفياتي في أسبوعه الأخير وحتى 4 تشرين الأول 2011، كانت العلاقات مع موسكو ليست أولوية عند دمشق ما دامت روسيا في حال ضعف، وهو ما دفع دمشق إلى إعادة تشكيل مثلث (القاهرة - الرياض - دمشق) الذي أنتج حرب 1973 عبر التقارب من جديد مع القاهرة حسني مبارك في أوائل التسعينات، ومن ثم تقاربت دمشق مع بغداد صدام حسين في أواخر ذلك العقد، إضافة إلى تعزيزها العلاقة مع طهران، ولكن، عندما اختارت موسكو ممارسة الفيتو في شأن الأزمة السورية في مجلس الأمن الدولي في 4 تشرين الأول 2011 كان هذا أول إعلان روسي بأن الكرمليين بدأ بالمصارعة لزحزحة وضعية «القطب الواحد للعالم» التي احتلتها واشنطن بعد انتصارها على السوفيات في الحرب الباردة، وهو ما كان معلناً قبل سنتين مع تشكيل «مجموعة دول البريكس» مع الصين والهند والبرازيل (ثم جنوب أفريقيا التي انضمت عام 2010).

اختارت موسكو الباب الدمشقي لهز وضعية الأحادية الأميركية



www.topwar.ru

للعالم وأجبرت واشنطن على عدم الانفراد بالأزمات العالمية مثل الأزمة السورية بخلاف ما جرى في حرب كوسوفو (1999) وغزو العراق (2003) وحتى عندما بدأت واشنطن، بعد شهر عسل أميركي-إيراني في العراق المغزو والمحتل، في مجابهة طهران إثر استئناف برنامجها في تخصيب اليورانيوم في آب (أغسطس) 2005، فإن موسكو كانت تجاري واشنطن في مجلس الأمن الدولي في قرارات فرض العقوبات على إيران، وهو ما استمر حتى القرار الدولي في نيويورك تجاه ليبيا في آذار (مارس) 2011. عملياً كانت الأزمة السورية ميداناً عند الروس لمحاولة كسر الأحادية الأميركية ولوفي أزمات محددة، وهو ما ترجم في (بيان جنيف 1-30 حزيران 2012) ثم في (اتفاق كيري - لافروف، 7 أيار 2013) تجاه الأزمة السورية، ثم تم تكريس الثنائية الأميركية - الروسية تجاه الأزمة السورية التي كثفت الصراعات والاستقطابات الدولية والإقليمية، في اتفاق الكيماوي السوري في 14 أيلول 2013 قبل أن ينهي نشوب الأزمة الأوكرانية في شباط 2014 الوفاق الروسي-الأميركي في جنيف 2

السوري بين السلطة والمعارضة البادئ بالشهر الأول من عام 2014 والذي كان أحد نتائج اتفاق الكيماوي السوري وهذا ما قاد على فشل (جنيف 2). كانت خطوة التدخل العسكري الروسي في سوريا بدءاً من يوم 30 أيلول 2015 ناتجة عن اتفاق أميركي-روسي على منع مسلحي المعارضة السورية من إسقاط النظام السوري بعد أن تقدموا كثيراً بربيع وصيف 2015 في محافظة إدلب ومنطقة الغاب ثم قطعوا طريق دمشق-حمص بالنصف الأول من شهر أيلول وقد أعقبها بعد شهرين ونصف القرار الدولي 2254 من أجل حل الأزمة السورية. لم يستمر الوفاق الأميركي-الروسي في العالم وفي سوريا وعلى الأرجح أن هذا هو الذي دفع الأميركيين للتواجد العسكري في شرق الفرات السوري لموازاة الوجود العسكري الروسي منذ عام 2016، أو

لاستخدام ورقة القيمة الاقتصادية لشرق الفرات حيث غالبية النفط والغاز والقمح السوريون من أجل الضغط على الروس وحليفهم السلطة السورية من أجل أجندات أميركية تتجاوز الساحة السورية وهذا ما جعل المسألتين السوريّة والأوكرانية في ارتباط وثيق، ويلاحظ هنا كيف أن هاتين الأزميتين تشتركان في خصيصة أن اللاعبين الكبيرين فيهما هما موسكو وواشنطن ويبدو أن أوكرانيا أهم للكرملين والبيت الأبيض من سوريا ولكن الطرفان يمكن أن يستخدما سوريا للضغط على بعضهما في أوكرانيا يمكن عبر وسائل عسكرية ولكن غير مباشرة بالساحة السورية ويمكن أن يستخدم الروس سوريا للضغط على الأميركيين عبر مبادرات منفردة لحل الأزمة السورية من دون أن يكون عليها إجماع دولي أو إقليمي أو غطاء الأمم المتحدة.

من المتوقع أن يزداد لهيب الأزمة السورية بعد أن كانت خامدة لفترة طويلة من الزمن وأن يكون هذا الاشتعال بفعل التوتر الروسي-الأميركي بمرحلة ما بعد الحرب في أوكرانيا في 24 شباط 2022، وخاصة مع بدء ابتعاد الأتراك عن الروس في فترة ما بعد تلك الحرب ومع احتمال محاولة إبعاد الأميركيين للإيرانيين عن الروس عبر إحياء الاتفاق النووي الإيراني، وهذا ما سيجعل الساحة السورية ميداناً ملائماً لواشنطن من أجل الضغط على الروس في سوريا لحسابات عند البيت الأبيض بأن الساحة السورية هي نقطة ضعف روسية يمكن الضغط من خلالها عليهم لحسابات تتعلق بأوكرانيّة وغيرها. ■

المركز والأطراف

يوسف الطويل

لقد خرج الاستعمار التقليدي من البلاد العربية مفضلاً الاستعمار الاقتصادي مع القواعد العسكرية لحماية مصالحه الاستراتيجية، ويأتي في هذا السياق، ترسيخ علاقات كولونيالية تابعة في الأطراف بما يؤدي إلى استدامة الهيمنة الإمبريالية على دول الأطراف، موظفة هيئات ومؤسسات دولية تخدم استدامة هذه الهيمنة من خلال قوتها الاقتصادية لجعل دول الأطراف مكاناً لفائض الإنتاج ونقل الأزمات البيئية والمركزية لها ومصدراً للمواد الأولية. فالمرکز الإمبريالي من خلال سيطرته على الأنظمة التابعة لبلدان الأطراف إنما يعيد تجديد نفسه وإعادة إنتاج نفسه كمركز إمبريالي من جهة ومنظومة علاقات رأسمالية متطورة من جهة أخرى، من خلال إبقاء دول الأطراف على تبعيتها الدائمة

والمستدامة للمركز الإمبريالي، وهذا الذي يساعد على إعادة إنتاج المركز الإمبريالي كمركز إمبريالي.

إن هذه العلاقة بين المركز الأطراف يطرح على القوى الاشتراكية والشيوعية واليسارية بشكل عام مهمة تعزيز التضامن الطبقي بين الطبقات العاملة في المراكز والأطراف، كون إعادة إنتاج المركز الإمبريالي كمركز إمبريالي ينتمي في جزء كبير منه إلى منظومة العلاقات الكولونيالية للأطراف كونها جزء من إعادة إنتاج المركز الإمبريالي لنفسه وذاته بشكل خاص، فمهمة الثورة الاشتراكية في المراكز الإمبريالية لن تحقق ذاتها من غير دعم شعوب دول الأطراف وعلى رأسها الطبقة العاملة وحلفائها لهذه الثورة، كون كما أشرت أعلاه إن إحدى المهام الرئيسية للبنى الاجتماعية لدول الأطراف هي إعادة إنتاج المركز الإمبريالي كمركز إمبريالي توسعي

مهيمن على نظام العلاقات الدولية بين المراكز والأطراف، وبالتالي بما أن عملية إعادة إنتاج المركز الإمبريالي لذاته متعلقة بجزء كبير منه من خلال استدامة العلاقات الكولونيالية في الأطراف والإبقاء على البنية الكولونيالية لمجتمعات الأطراف، فإن النضال الطبقي السياسي بين القوى الشيوعية في المراكز لا يمكن أن يحقق هدفه من غير دعم القوى الطبقيّة العمالية في الأطراف لها، وهذا ما يطرح مدى إمكانية ترسيخ التضامن الطبقي بينهما وبلورة علاقة نضالية ناتجة عن العلاقة الموضوعية بين المركز والأطراف بينهما.

فهل ستعي القوى الشيوعية العالمية واليسارية والإنسانية لأهمية هذه العلاقة ولهذه العلاقة بالذات؟ وهل سيحدث تعاون نضالي بين هذه القوى في المستقبل القريب؟ ■

لماذا هذا الإصرار الأمريكي على الاتفاق مع إيران؟

محمد سيد رصاص

عارض حلفاء الولايات المتحدة الرئيسيين في منطقة الشرق الأوسط أي إسرائيل والسعودية عملية اتجاه إدارة الرئيس الأميركي باراك أوباما نحو عقد الاتفاق النووي مع إيران في عام 2015 ، وعندما أعلن الرئيس الأميركي دونالد ترامب الانسحاب من الاتفاق عام 2018 كانت هناك حالة من الغبطة الاحتفالية في تل أبيب والرياض وأبوظبي، وعندما ظهرت بوادر على إمكانية فوز المرشح عن الحزب الديمقراطي جو بايدن، الذي أعلن صراحة بحملته الانتخابية نيته العودة للاتفاق في حال فوزه بالرئاسة في انتخابات الثلاثاء الأول من شهر تشرين الثاني 2020، بدأ منذ شهر آب 2020 انطلاق قطار التطبيع مع إسرائيل ليشمل الإمارات والبحرين مع تشجيع خفي من الرياض، من أجل

تشكيل وضع سياسي-عسكري-أممي يكون بمثابة جدار يقي أو يصد الرياح القادمة بمرحلة ما بعد عودة بايدن للاتفاق. هنا، وخلال عام ونصف مضت حتى الآن على دخول جو بايدن للبيت الأبيض ، من الواضح الإصرار المنهجي منه على العودة للاتفاق الذي أبرمه أوباما والذي كان بايدن نائباً له، وفي المفاوضات في فيينا التي بدأت بنيسان 2021 من أجل إعادة إحياء الاتفاق النووي تخلت الولايات المتحدة بالتدريج عن الثالوث الذي طرحته مع بدء تلك المفاوضات أي اتفاق نووي مربوط مع اتفاق على الأسلحة الصاروخية الإيرانية ومع اتفاق مشترك حيال السياسة الإقليمية الإيرانية، وقد وضع هذا التخلي أكثر في مرحلة ما بعد 24 شباط 2022 مع بدء الحرب في أوكرانيا عندما بدأت إعادة النظر في واشنطن ولوالياً في فكرة أن "الشرق الأوسط قد أصبح أقل أهمية" مع اكتشاف النفط الصخري ومع ركوب الغرب الأميركي-الأوروبي لأن تكون موسكو المزود الرئيسي لأوروبا بالغاز



والنفط، وهو ما ترافق به عام 2011 عند إدارة أوباما مع اكتمال الانسحاب العسكري الأميركي من العراق ومع اتجاه واشنطن منذ ذلك العام، وبعد حلول الصين محل اليابان عام 2010 في المرتبة الاقتصادية الثانية عالمياً نحو التركيز على الشرق الأقصى لمواجهة التحدي الصيني . فمنذ 24 شباط 2022 هناك تفكير أميركي-أوروبي جديد في الاتجاه نحو إنهاء الاعتماد على الروس كمزود طاقة للمقارة العجوز، ولا يوجد بديل حقيقي لذلك سوى في منطقة الشرق الأوسط-شمال إفريقيا، وإيران هي الثانية عالمياً في احتياطات الغاز عالمياً والرابعة عالمياً على صعيد النفط. ويلاحظ بهذا الصدد كيف أن الجولة اليتيمة في مفاوضات فيينا بمرحلة ما بعد الحرب في أوكرانيا ثم بتلك الجولة من المفاوضات في الدوحة التي أصبحت غير مباشرة بين واشنطن وطهران بوسيط قطري، قد أصبح فيهما موقف إيران أكثر تصلباً فيما واشنطن لم تعد تطرح موضوعي الصواريخ والسياسة الإيرانية

في الاقليم. وفي الوقت نفسه هناك قلق إقليمي يتصاعد من إصرار بايدن على العودة للاتفاق ، على الأرجح أن التعبير الأقوى عنه كانت مواقف "الحياة"، والأقرب للحياة، التي أخذتها تل أبيب والرياض وأبوظبي من الحرب في أوكرانيا ورفض السعودية الطلبات الأميركية بزيادة إنتاج النفط لتخفيض أسعار النفط التي أصبح ارتفاعها يلقي بثقل كبير على الأوضاع الاقتصادية-المعيشية في الغرب الأوروبي-الأميركي. هذه اللوحة، وهي سعي أوباما والآن بايدن لاتفاق مع خصم هو في مواجهة عنيفة مع واشنطن منذ عام 1979 وعدم التفات الأميركيين لاحتجاجات ورفض وتمردات الحلفاء حيال ذلك يجب تحليلها ومحاولة فهم الدوافع التي تدفع صانع القرار الأميركي نحو هذا المسار من دون التفات جدي لمعالجة ذلك. أيضاً و لتكميل هذه اللوحة يجب وضع عملية التحالف الأميركي-الإيراني في غزو واحتلال العراق عام 2003 وكيف أن سياسة واشنطن في العراق المحتل قد قادت إلى تسليم العراق للنفوذ الإيراني عبر قوى عراقية محلية، ولا يمكن هنا القبول وفق مسطرة



الوقائع بالحديث عن أن الأميركي هو "محتل فاشل" لا يعرف "ما هو اليوم التالي لعمليته العسكرية الاحتلالية"، كما يجب إضافة أن واشنطن منذ اتفاق الدوحة في لبنان الذي هو انقلاب على اتفاق الطائف بفعل عملية 7 أيار 2008 التي قام بها حزب الله في بيروت قد قبلت بهيمنة حزب الله على المشهد السياسي اللبناني وقد كانت عملية وصول ميشال عون للرئاسة في لبنان في 31 تشرين الأول 2016 إحدى نتائج الاتفاق النووي الإقليمية الموقع في فيينا بيوم 4 تموز 2015، كما أنه يجب ملاحظة الطريقة التدللية التي يقوم بها المبعوثون الدوليون من الأمم المتحدة في اليمن للحوثيين وسط تألم السعوديين وحلفائهم المحليين وهذا لا يمكن أن يتم من دون رضا واشنطن.

يمكن هنا مقارنة أسباب ودوافع هذا الاتجاه الأميركي.

أولا يمكن أن يكون هذا، كما يقول معارضي الاتفاق النووي في طهران الذين لم يلتفت لهم السيد علي خامنئي عام 2015 ولكن على ما يبدو يعير لهم أذن صاغية الآن ناتجا عن

اتجاه أميركي نحو احتواء إيران عبر الإرضاء في الاقتصاد من خلال رفع العقوبات ومن خلال إغماض العين الأميركية عن التمدد الإيراني في الاقليم، وذلك عبر مراهنة واشنطن على أن البحبوحة الاقتصادية الإيرانية ستخلق ميولاً اجتماعية نحو النمط الغربي وللتخلي عن "الميل الثوري"، كما جري بعد اتفاقات الوفاق الدولي بعام 1972 بين نيكسون وبريجنيف وفق رؤية هنري كيسنجر، وكيف أن ذلك يمكن أن يترجم في طهران بعد الوفاة المتوقعة لخامنئي (مواليد 1939)، الذي هو مثل بريجنيف كان قائداً لدولة قوية في السياسة الخارجية وضعيفة في الاقتصاد الداخلي، مثلما جرى في موسكو بعد وفاة بريجنيف عام 1982 عندما أتى ميخائيل غورباتشوف والبيريسسترويكا عام 1985 التي كانت عنواناً لهزيمة السوفييات في الحرب الباردة عام 1989 ثم لتفكك الاتحاد السوفيياتي عام 1991. طبعاً، هذا الاتجاه الاحتوائي لإيران من قبل الأميركيين هو قراءة أميركية راهنة لموقع إيران الجغرافي - سياسي في خريطة الشرق

الأوسط تجاه جيرانها في الغرب العراقي - التركي وتجاه الشاطئ الآخر من الخليج وأيضاً منطقة القفقاس ووسط آسية حيث إيران هي المنافس مع تركيا للنفوذ الروسي هناك ويبقى شيء ثالث وهو أن إيران هي السد الجغرافي إن تم الاحتواء الأميركي لها (وهي الممر إن لم يحصل هذا) أمام التمدد الصيني نحو الشرق الأوسط والقارة الأفريقية وهي المعبر الثاني مع روسيا للصين إلى أوروبا عبر تركيا وفق الخط الأوراسي الذي هو واضح القوة في بكين وموسكو، والأمريكان يدركون أن تحالفاً صينياً - روسياً يمكن أن تضعفه إيران موالية لواشنطن وستقويه كثيراً وستجعله فعالاً وخطيراً إيران معادية.

ثانياً النفط والغاز الإيرانيين كبديل للنفط والغاز الروسيين إلى أوروبا من خلال أنابيب عبر العراق وسوريا ومن ثم لأوروبا من الساحل السوري. وربما كان هذا أحد الدوافع الرئيسية التي شجعت موسكو على الإتيان العسكري الروسي إلى سوريا بعد شهرين ونصف من الاتفاق النووي الإيراني عام 2015 من أجل منع هذا السيناريو إضافة

لسيناريو خط الغاز القطري عبر سوريا وتركيا إلى أوروبا والذي طرح في عام 2009.

ثالثاً هناك سبب ثالث يطرحه كثيرون كسبب لخطب الود الأميركي لإيران، أولتدليلها غرض النظر عند واشنطن عن تمدد طهران الإقليمي والسكوت الأميركي عن نفوذ حلفائها هنا وهناك وعن ما فعلته في هذا البلد أوداك من تدخلات عسكرية مباشرة أو غير مباشرة، وهو أن التمدد الإيراني بالمنطقة قد أشعل النار السنية - الشيعية، وهذا يناسب واشنطن حيث الاستثمار في الاستقرار الإقليمي هو أربح لها من الحالة المعاكسة.

كتكثيف: ستكون قمة الرياض في 15 تموز 2022 بين دول الخليج الستة وبايدن، مع حضور مصر والعراق والأردن، متهجوسة بهذا الموضوع. وسيكون الرئيس الأميركي في تلك القمة بوضعية الزوج المتعدد الزوجات الذي تلومه زوجاته على نيته المعلنة بالزواج من زوجة جديدة يكرهونها ■

”وكالة نورث برس“، ١٠/٧/٢٠٢٢

مفاهيم ومقومات الحداثة عبر مراحل التطور التاريخي

حبيب حداد

دأب العديد من المفكرين والفلاسفة وعلماء الاجتماع خلال نصف القرن الماضي، وبخاصة الغربيين منهم، على تعريف الحداثة بأنها تلك المرحلة في تطور الحضارة الإنسانية التي قادتها وأنجزتها المجتمعات الأوروبية أساساً منذ ثلاثة قرون، والتي يتواصل مسارها حتى وقتنا الحاضر. هذا دون أن نغفل في هذا المجال ذكر مواقف العديد من الفلاسفة الذين أصبحوا

يتحدثون طوال العقود الأخيرة عن مرحلة ما بعد الحداثة وعن القيم الجديدة التي تحملها معها والتي تتجاوز أو تتعارض أو تتناقض في قليل أو كثير مع القيم والمفاهيم والمعطيات التي أنجزتها الحداثة نفسها.

وفي مجتمعاتنا العربية وفي سياق الكفاح الذي ما برحت تخوضه حركاتها السياسية ونخبها الفكرية منذ منتصف القرن الماضي، أي منذ أن أحرز معظمها استقلاله الوطني

وتخلص من السيطرة الاستعمارية المباشرة، ظلت شعارات وأهداف التقدم والنهضة والحداثة والوحدة وتحرير فلسطين هي الحافز والموجه لتطلعات شعوبنا على طريق بناء مستقبلها المأمول، طريق التقدم والتحرر والحداثة ومواكبة مسار العصر.

لكن معارك البناء والتنمية التي عرفت بلداننا العربية لم يكتب لها أن تتواصل وان تظفر بتحقيق أهدافها. فقد عرفت انتكاسات وتراجعات

وهزائم على مختلف الصعد بفعل عوامل ذاتية وخارجية وكانت الحصيلة فشل مجتمعاتنا حتى الآن في بناء دول حديثة في مستوى العصر، الأمر الذي قاد معظم هذه المجتمعات والدول إلى الواقع الراهن حيث مصائرهم وكياناتها تتعرض لأخطر التحديات.

لقد عرفت المرحلة الوجيهة التي أعقبت، كما أسلفنا، منتصف القرن الماضي نهوضاً عاماً لحركة التحرر العربية في مختلف الساحات وفي

مواجهة كل التحديات. وأعقب ذلك وحتى وقتنا الراهن تراجع وتدهور متواصلين على كافة الصعد التحررية والمجتمعية بحيث تعمقت الهوة التي تفصل بلداننا عن مستوى العصر الحضاري. وليس المجال هنا للخوض في الحديث عما فعلته وقادت إليه تلك التحديات والأسباب الخارجية والذاتية ولكن كان هدفنا من هذه المقدمة أن نرسم الإطار الأوسع والأشمل الذي نعتقد أن من خلاله ينبغي أن نتناول الحديث عن حال الحداثة في سياق مشروعنا النهضوي لبناء المستقبل الذي يجسد إرادة شعوبنا.

أسئلة ما تزال تطرح نفسها على جميع النخب السياسية والفكرية العربية منذ منتصف القرن الماضي وحتى اليوم:

مثل ماهي الحداثة؟

وماهي مقوماتها وشروطها ومنجزاتها الفكرية والتقنية والميتافيزيقية؟

وهل الحداثة مرتبطة بمرحلة تاريخية معينة أي أنها أنجزت مهامها وانتهى أمرها؟

وهل أن الحداثة اقتصر على شعوب أو مناطق جغرافية معينة. كالقول مثلاً إنها كانت، حصيلة فاعلية وتطور المجتمعات الأوروبية على مدار القرون الخمسة الماضية؟

وهل يصح أن نعطي هوية أو صفة مميزة للحداثة كقولنا مثلاً: الحداثة الغربية أو الشرقية أو الأوروبية أو الأمريكية أو اليابانية أو الصينية وغير ذلك؟ وهناك أسئلة أخرى مرتبطة بهذا الموضوع، أسئلة كانت وما تزال تمثل إشكاليات مربكة للفكر السياسي العربي المعاصر مثل: الحداثة والأصالة، والاستعمار والحداثة والاستشراق والحداثة والعولمة والحداثة .

صحيح أن الحداثة المعاصرة، هي منذ خمسة قرون، حداثة أوروبية المهد والمسار . ولكن هذه الحداثة لم تتأسس من الفراغ أو من بداية مستحدثة منقطعة الجذور. لكنها في

حقيقتها جاءت استمراراً وتطوراً نوعياً وتجاوزاً لكل الحضارات التي سبقتها وانطلقت من استيعابها تراثها الروحي والمادي والميتافيزيقي والفلسفي.

وما يهمنا في هذا المجال أن نحاول توضيح ماهية بعض المصطلحات التي تتصل بموضوع الحداثة والتي ما تزال تتسم بقدر من التشابك وعدم الوضوح الكافي في سياق الفكر السياسي العربي الراهن. فنحن مازلنا نستخدم مصطلحات مثل الحداثة والنهضة والحضارة والتقدم و الرقي والتطور والتقدم كمترادفات دون توضيح ماهية كل منها وما يميزها عن غيرها . ولذا فإنني أعتقد أن التمييز بين هذه المصطلحات هو أمر ضروري وليس ذلك استجابة لعلم المورفولوجيا وإنما وقبل كل شيء لتوضيح رؤيتنا وعقلنة وعينا في معاركنا التي نخوضها لمواكبة مسار العصر .

فإذا كانت النهضة «renaissance» لأي مجتمع وفي أي زمن أو ومرحلة هي حصيلة ما أنجزه هذا المجتمع في كل مجالات التنمية الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية أي المادية والروحية فإن صفة أو هوية الحضارة civilisation تعبر عن المستوى العام الذي أصبح يتميز به هذا الشعب في إطار وقيم الحضارة لإنسانية الواحدة والحداثة modernism أو modernity ^ عندها تعبر عن حركية وفاعلية عملية التطور في أي مجتمع ، أي إذا كانت النهضة هي هوية هذا المجتمع فإن الحداثة هي المسير الفعال والدينامو المحرك لاستمرار وتجدد هذه النهضة ، ومن وجهة نظرنا تظل أية مرحلة تقدم وتطور، ينجزها أي شعب وفي أية مرحلة زمنية أو تاريخية هي مرحلة حداثة في حياة هذا الشعب .

إن مجتمعاتنا العربية ما تزال حتى وقتنا الحاضر تعيش مرحلة ما قبل الحداثة، أي أنها تراوح في أوضاع هي أقرب ما تكون إلى أوضاع القرون

الوسطى . فما تزال حقوق وحريات الإنسان الطبيعية والسياسية والاجتماعية منتهكة ومغيبية بصورة عامة . ونتيجة لاستمرار هذا الواقع ، واقع الاستبداد والتخلف والإرهاب ، فلم ينجح أي بلد حتى الآن في بناء كيان الدولة - الأمة ، أما أهداف التحرير والوحدة والديمقراطية فقد أضحت بعيدة المنال في ظل استمرار الأوضاع الراهنة أي في مواجهة تحديات الحروب الأهلية وانفجار وتمزق الوحدات الوطنية التي تضاعفت مخاطرها في سياق ما سمي بانتفاضات الربيع العربي . إذن مجتمعاتنا العربية لم تدخل مرحلة الحداثة بعد ومازالت أوضاعها مفعقة وراكدة . فهذه المجتمعات لا يمكن لها أن تتجاوز تخلفها وتعيش حياة العصر باستهلاك منجزات الحضارة العالمية المعاصرة التكنولوجية والعلمية والمادية . فهذه العملية أي استهلاك منتجات الحضارة الإنسانية وتحديث modernisation بعض قطاعات مجتمعاتنا لا يمكن لها أن تمكننا من كسب معركة الحداثة والتقدم . فان لم نغرس في مجتمعاتنا وأساساً في مناهج وبرامج التربية والثقافة والتعليم و اذا لم يتسلح مواطنونا ومجتمعاتنا بالوعي العلمي والعقلاني فلن نستطيع أن نزرع بذور وقيم الحداثة في تربة هذه المجتمعات . ذلك أن تركة التخلف التي تعيشها مجتمعاتنا قد امتدت وتشعبت جذورها ، تلك الحقبة التي يمكن إرجاع بداياتها إلى سقوط بغداد بقيادة هولاكو عام 1258 م والاحتلال العثماني لمصر والشام على يد سليم الأول عام 1817 م . وعلى امتداد هذه الحقبة الزمنية الطويلة دخل الفكر الفلسفي العربي التنويري أي، فكر المعتزلة ، والكندي وابن سينا والفارابي في المشرق وفكر ابن طفيل وابن رشد وابن خلدون في المغرب في حالة تغييب وتكفير وزندقة وساد بدلاً عنه الفكر السلفي المغرق في القدماء والغيبية والتخلف : فكر أبو حامد الغزالي وابن تيمية وابن

عبد الوهاب التميمي وسيد قطب وغيرهم..... ومع الأسف ما يزال هذا الفكر السلفي الغيبي يشكل المقوم الرئيس لفكر مواطنينا ومجتمعاتنا . ولم تتنبه وتستيقظ مجتمعاتنا من سباتها على مخاطر وتحديات استمرار هذا الوضع إلا على أصوات مدافع حملة نابليون في غزوها لمصر . ومع تقييمنا للدور الكبير الذي اضطلعت به كل مكونات وهيئات النهضة العربية الفكرية والسياسية والمجتمعية منذ منتصف القرن التاسع عشر إلى مطلع القرن العشرين فان مقومات هذه النهضة ونتائجها لم تتواصل حتى تحقق أقطار هذه الأمة أهدافها في التحرر والتقدم والحداثة لأسباب خارجية وذاتية كما أسفنا في بداية حديثنا . ولاشك أن في مقدمة تلك الأسباب والعوامل الذاتية التي أعاققت وأجهضت عملية تقدم مجتمعاتنا ودخولها حياة العصر هي استمرار هيمنة الفكر السلفي الغيبي على حياتنا الثقافية والسياسية والاجتماعية وحتى الدينية ، وكان طه حسين منذ منتصف عشرينات القرن الماضي قد أعلن رأيه بكل وضوح وجلاء في العلاقة بين العلم والدين بقوله : لا خصومة ولا مصالحة بين العلم والدين لأن لكل منهما وسيلته وطريقه وغايته : فوسيلة الدين هي القلب وطريقه الإيمان وغايته مرضاة الله والضمير ، أما العلم فوسيلته التجربة وطريقه البرهان وغايته معرفة الحقيقة . وقبل هذا كان المفكر المصري المعروف سلامة موسى قد رأى أن مصر لا بد أن تحقق استقلالها في المستقبل القريب وستتمكن بعد ذلك من بناء المصانع وتنظيم المزارع وإنشاء المدارس والجامعات والمعاهد وأضاف : لكننا لن ننتصر في معركة الحداثة وندخل حياة العصر إلا اذا نزعنا من رؤوسنا ذهنية وفكر القرون الوسطى .

إن حديثنا عن الحداثة وعن علاقتها بواقع مجتمعاتنا العربية المعاش لا بد أن يحملنا ولو بإيجاز مهمة

الحديث عن موضوع آخر يتصل بها اتصالاً وثيقاً ونعني به موضوع أو فلسفة ما بعد الحداثة . وما يستوجب منا التطرق إلى هذا الموضوع هو ما لاحظناه في العقود الأخيرة كيف أن الكثيرين من الفاعلين في الحياة السياسية في مجتمعاتنا العربية ، الكثيرين من العلمانيين واليساريين والماركسيين قد غادروا مواقعهم الفكرية والسياسية السابقة واصبحوا من دعاة الليبرالية الطفيلية والرأسمالية المتوحشة والعولمة الحالية بكل جوانبها الإيجابية والسلبية ولم يمنعهم كل ذلك من التحالف مع القوى الأجنبية سبيلاً لأبدي منه لتحرير بلادهم من أنظمة التخلف والاضطهاد والاستبداد . لانهم ، كما يبررون دوافع حالة الارتداد هذه ، اصبحوا أكثر وعياً والتزاماً بقيم الحداثة بل وتجاوزوا ذلك إلى

الإيمان والدعوة إلى تبني عديد من قيم ما بعد الحداثة !!!
نشأت فلسفة ما بعد الحداثة كما هو معروف بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية أي في النصف الثاني من القرن العشرين وركزت على نقد ومراجعة وحتى الشك في أفكار وقيم الحداثة وبخاصة المتعلقة منها بالثقافة أو الهوية أو الأيديولوجيات والعقائد التي جاءت في عصر التنوير في القرن الثامن عشر . وينطلق العديد من مفكري وفلاسفة مرحلة ما بعد الحداثة من إنكار وجود واقع موضوعي ومن إنكار وجود قيم أخلاقية إنسانية موضوعية وبالتالي إنكار وجود حقائق مطلقة لأن صحة هذه الحقائق تظل دائماً مشروطة بالسياق التاريخي والاجتماعي عوضاً عن كونها أساساً حقائق مكتملة ويقينية

بإيجاز فإن اتجاه ماعد الحداثة من وجهة نظرنا يمثل فرعاً جانبياً في مجرى الحداثة العام وهو كما اسلفنا ينطلق من موقف متشكك ومراجع للأفكار والسرديات التي كانت نتاج مرحلة الحداثة . فقد رأى العديد من الفلاسفة ومعظمهم فرنسيون مثل : جان فرانسوا ليوتار و جاك ديريدا وميشيل فوكو وغيرهم أن السرديات والمرجعيات الكبرى تشهد أزمة في عصرنا إذ أصبحت مشرعة للتفسير والمراجعة والمقصود بالسرديات الكبرى بصورة رئيسية: المفاهيم والمدارس الفلسفية مثل : الكانتية والهيكلية والماركسية والوجودية وغيرها . ويرى هؤلاء الفلاسفة أن هذه التيارات فقدت مصداقيتها ، وفي الوقت نفسه يرى الفيلسوف الألماني يورغن هابرماس إن مشروع الحداثة لم ينته ابداً بعد ومازال هذا المشروع يواصل سعيه

لتحقيق قيمه وأهدافه وبخاصة في المجتمعات التي تسير في طريق التنمية والتحضر : قيم وأهداف قيم التنوير والحرية والعدالة والأخوة الإنسانية .

ولا يفوتنا هنا إلا أن نستعرض بعضاً من العيوب الخطيرة لما بعد الحداثة وفي مقدمها أنها نظرية عبثية وفوضوية وعدمية تساهم في تثبيت أنظمة الاستبداد والقمع والتجهيل وتجعل من المواطن - الإنسان كائناً عبثياً فوضوياً لا قيمة له في هذا الكون المغيب يعيش حياة الغرابة والشذوذ والاستلاب. ■

آفاق الليبرالية المنشودة في سوريا

«القسم التاسع من وثيقة "مشروع رؤية من أجل مؤتمر الحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي)» سبق ونشرناها بيوم ٢٥ تموز ٢٠٠٦.

ليست الليبرالية في سوريا هي المخرج الوحيد لحل أزمتها ، وليس من المنطق بمكان أن تتبنى بعض التيارات السياسية والفكرية هذا النهج ، واعتباره نهجاً وحيداً منفرداً للخلاص بالمجتمع السوري من الانتكاسات التي عاناها خلال الأربعين عاماً من حكم حزب البعث ، يترافق ذلك مع إلغاء شامل وكلّي لكل التيارات والطروحات المغايرة الأخرى التي تنادي بعكس ذلك ، تحت

ذريعة أنها لا تبتعد برؤيتها وآليات حكمها عن الحالة الشمولية الديكتاتورية التي عانى الشعب السوري من إرهاباتها الكثير حيث يوقعنا ذلك في انتكاسات تنعكس سلباً على المجتمع ، من حيث فقدان الرؤية الموضوعية والتحليلية للواقع السوري المعاش ، فعملية نمذجة المجتمعات على الطريقة التي يطالب فيها البعض ، هي عملية تفتقد الكثير من الدقة والمشروعية في المستويين النظري والتطبيقي ، و يترافق ذلك في الغالب مع غياب أعمى للشرط الموضوعي الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي يميز بلداً عن آخر ، والخطر الأكبر في ذلك يتجلى في المفاهيم التي تطرح لتشكيل الحامل الفكري لتبني هذه المقولة ، فالليبرالية (مثلاً) ، هي الفردوس الموعود الذي يبشرون به لحل أزمتنا البشر ، منطلقين من رؤية كونية

معاصرة ، ترى الكون والإنسان ، والاقتصاد والسياسة ، ومجتمعاتهم ، من وجهة النظر الفكرية التي بدأت تحول هذا العالم لدخول النفق الليبرالي الأمريكي ، بكل إرهاباته وتجلياته ، دون التأكد حتى إذا كان هذا النفق يتسع لهم ، أو واسعاً كثيراً على طروحاتهم ، بحيث أنه من الممكن أن يضيعوا في قنوات الصرف الموجودة فيه .؟! وهم غالباً ما يقعون في تبنيهم لهذه الطروحات نفسها " الديمقراطية الليبرالية ، الاقتصاد الليبرالي ، الانفتاح على العالم ، نهاية اليسار الاشتراكي ، موت الماركسية ، انتفاء مبررات الإنتماء الوطني والقومي ، انتفاء مفهوم الطبقات ... التماهي مع مفاهيم العولمة ومنظوماتها ، الخ " وفي هذا الصدد يقدمون أفكاراً لا تتوافق مع تطورات مجتمعاتهم ولا تركيباتها ، لا

سياسياً ، ولا اقتصادياً ، ولا حتى ثقافياً...!

الليبرالية و الخلاص الفردي

لم تأت الليبرالية في أوروبا نتيجة انقلاب لنظام شمولي ، أو انزياح نظام عسكري ديكتاتوري ليتحول هذا المجتمع أو ذاك إلى نظام ليبرالي بين عشية وضحاها ، بل جاءت كنتيجة لعملية التبادل الاقتصادي وعلاقات الإنتاج في أوروبا مع بداية الثورة الصناعية فيها ، مع ما رافقه من قيم فكرية طرحها مفكروا عصر النهضة الأوروبي ، والتي تقوم بجوهرها على إطلاق مفهوم الحريات الفردية في المستوى الاجتماعي ، وتحقيق الحريات السياسية والاقتصادية ، المبنية بالمطلق على الحق الطبيعي المرتبط



جماهير محتشدة بمناسبة افتتاح معرض دمشق الدولي بحضور الرئيس هاشم الأتاسي عام ١٩٥٤ . من أرشيف صور الباحث عماد الآرمشي

بعملية الإنتاج الاقتصادي في السوق ، فتخضع كل شيء إلى قانون العرض والطلب ، وقد طال ذلك القانون حتى أنماط النظم السياسية الليبرالية ، وأصبحت اللعبة السياسية خاضعة لهذا المعيار التنافسي في الاقتصاد العالمي ، والسيطرة العسكرية والسياسية على القرار العالمي ، فالانتخابات الرئاسية في أوروبا وأمريكا أصبحت تحدد من خلال سياسة هذه الدول الخارجية ومنظورها لجهة الاقتصاد العالمي وتفاعلاته ، بالإضافة إلى مصادر الطاقة ، أكثر مما هي لعبة تنافسية في تحقيق الخير والازدهار للبلدان ومجتمعات هؤلاء الرؤساء .

المجتمع السوري و تحديات المرحلة

تنتمي سوريا إلى بلدان العالم الثالث ، وتواجه الكثير من الأزمات في شتى مجالات الحياة ، وقد تكون هذه الأزمات أكبر مما تبدو عليه ، وأكثر عمقاً من

الممارسة والتطبيق .

الليبرالية تاريخياً

تشير الدراسات الفكرية إلى أن بذور الليبرالية تعود إلى نهايات القرن السابع عشر ، ومنذ ذلك الحين تعيش الرأسمالية أزمات وتناقضات تسير بين مد وجذر ، على جميع المستويات ، اقتصادية ، واجتماعية ، وسياسية ، وكانت دائماً تنجح بفضل ديناميتها التي لا تنكر بالخروج من هذه الأزمات ، على رغم الويلات الهائلة التي جلبتها للبشرية ، من حروب واستعمار وقتل ودمار وغيرها ، وهذه كلها من إرهابات الرأسمالية العالمية ، ولكن الليبرالية كانت المنهج الفكري لهذه الرأسمالية ، والتي بنت عليها مراحل تطورها وصولاً إلى العولمة التي تشهدها البشرية في أيامنا هذه . فمنطق الخلاص الفردي هو الجوهر الذي تقوم عليه فلسفة الليبرالية ، مضافاً إليه ، منطق التزاحم والتنافس والتحكم

التي تفرض تطوراً وتغيراً في آليات التفكير ، وروابط المجتمع الإنساني ، مع ما رافق ذلك من التأسيس لطبقات اجتماعية جديدة كلياً ، شكلت قطيعة كبرى مع التاريخ القديم الزراعي الإقطاعي ، والكنسي لأوروبا ، وأهم هذه الطبقات ، الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة ، فالمجتمع الرأسمالي هو شرط أساسي من شروط النظام الليبرالي ، وهذا يعني بأن الليبرالية في أوروبا قد أوجدت حاملها الاجتماعي ، قبل أن تجد طريقها إلى النظرية والتطبيق ، وثبت وجودها كمنهج ونظام سياسي واقتصادي ، وخاصة بعد أن تزاوجت مع طروحات الثورة الفرنسية في الحريات وحقوق الإنسان ، ثم انتقلت إلى وضع جذور مجتمعية لها بعيد ظهور وانتشار الفكر الاشتراكي في القرن التاسع عشر ، ما حدا بها إلى مواجهة هذا المد الخطير من خلال تطوير نظريتها وإيجاد مخارج لأزماتها التي بدأت تظهر مع اشتداد التناقضات والثغرات التي كانت تواجهها في

مكونات العقل البشري "الفرد" ، في تحريره من ارتباطاته المجتمعية الواسعة ، لينبني على طاقاته الخاصة ، وملكوته الفردية ، مشروعه الخاص ، في المستويات كافة ، وليؤطر ذلك كله دستور يمثل نموذجاً لعقد اجتماعي بين السلطة السياسية التي تحمي هذه الحريات وبين الفرد " الذات الحرة المستقلة . "

ترافقت تلك القيم مع تراجع وانحسار كبير في دور الكنيسة ، والانتماء الديني ، والنظر إلى مفهوم الوجود الإنساني من منطق الحق الطبيعي بدلاً من الحق الإلهي ، وبعيدا عن عود الكتاب المقدس ، وتعاليم الدين في العدالة والمساواة في السماء ، وساعد ذلك تطور الثورة الصناعية ، مع ما يحمله هذا التطور من تغيرات ترافق السبني الفكرية والعقلية للطبيعة البشرية ، الذين انتقلوا من نظم الإنتاج ، وعلاقات الإنتاج الإقطاعية إلى نظم وعلاقات الإنتاج الصناعية ،

أزمات بلدان كثيرة تتشابه مع سوريا، ويتحمل نظام الحكم مسؤولية كبيرة في توليد هذه الأزمات وتعميقها، لتتحول إلى أزمات بنيوية تشكل عائقاً أمام أي مشروع خلاص أو تغيير في البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية السورية، وتتميز سوريا بأنها تحوي نسيجاً

اجتماعياً بشرياً، تحكمه منظومة قيم هي في الغالب ما قبل وطنية، تتجسد فيها روح الطائفة والجماعة والعشيرة والعائلة، وقد ساعد النظام خلال سنوات حكمه الطويلة في تكريس هذه البنى، حيث قام بتوظيفها في عملية توازن سياسي لصالح السلطة واستمراريتها، ساعية لاكتساب مباركة جميع الفئات الاجتماعية والعشائرية في البلد لحماية نفسها من تبعات التشكيلة السلطوية الأقلوية للنظام، مع ما يشكل هذا الإنتماء من

قوانين حماية وصراع وجود وبقاء في كنف الإنتماءات السالفة الذكر، بعيداً عن منطق الدولة ودورها في الرعاية والحماية، وعجزهم عن التماهي مع مفهوم المواطنة والإنتماء الوطني الذي أفقد طويلاً في سوريا، وكذلك الإنتماء الديني الذي يصل إلى حالة التطرف لدى الكثير من الجماعات والشرائح السورية والذين يجدون الخلاص عبره، يضاف إلى ذلك منظومة العلاقات التي تنتمي بطبيعتها إلى علاقات المجتمع الزراعي الريفي، مع ما يجسد هذا لطبيعة علاقات الإنتاج وعلاقات الاجتماع الإنساني التي تحكم هذه الطبيعة من البشر وما يعزز هذا النوع من العلاقات من تناقضات تساهم في تكريس حالة رجعية متخلقة أكثر من أن تساهم في التأسيس لحالة مجتمعية مدنية تنتمي إلى مفاهيم عصر الحداثة، في بلد مازال بعيداً جداً عن الإنتماء إلى شروط وتوصيف المجتمع الصناعي ونمط إنتاجه وعلاقاته سوريا مازالت بلداً في مرحلة التطور ما قبل الرأسمالي والصناعي، ويعيش فيه المجتمع نمط العلاقات الأقرب إلى القبلية والدينية والطائفية، مع ما يحتوي هذا البلد من أزمات تتجاوز بحجمها وضخامتها إمكانياته

المتواضعة، ضمن هذه الشروط يمكن أن يكون مشروع الليبرالية، من حامله والذي ينتمي إلى شروط وتوصيف النموذج الأميركي الذي يجسد ليبرالية العولة في جانبها الاقتصادي المتوحش، مشروعاً يتجه بالبلاد إلى المزيد من الخراب والأزمات، وانقلاباً على مفهوم الحرية والديمقراطية نفسه. تنتفي في المجتمع السوري شروط التوجه الليبرالي "النموذج الأمريكي" و"الاستلاب العولمي" في الهوية الوطنية والتبعية السياسية والاقتصادية، على الصعيدين المجتمعي والسياسي، مع مقاربة متواضعة في الاقتصاد، وأمر تجاوز هذا الاقتصاد لتحديات المرحلة القادمة تحتمها طبيعة التكتلات الاقتصادية العربية والأوروبية، والتي تجاوزت مراحل سريعة وكبيرة في هذا الصدد. ففي نمط العلاقات القبلية والطائفية التي تحكم المجتمع السوري، تفتقد روح الفكرة الليبرالية القائمة على تقديس حرية الفرد جوهرها، وتواجه صعوبة كبيرة في إيجاد جذور اجتماعية لها، فالإرتداد الذي حصل في المجتمع السوري لجهة التقوقع ضمن مجموعات يؤطرها الإنتماء العائلي والريفي خلال السنوات الطويلة من حكم البعث، أدى إلى انتكاسة حقيقية لجهة غياب مفاهيم كثيرة تؤسس لبناء مجتمع مدني وحديث، أو لنظام الدولة الحديثة التي من المفترض أنها المعبر الرئيس لقيام النظام الليبرالي المعاصر بكل تجلياته، فالكثير من السوريين اليوم لا يعرفون معنى الدستور "مثلاً"، ويحتم علاقتهم بالدستور، بمباركته أو عدمها مثلاً، علاقتهم بشيخ العشيرة، أو رمز من رموز الطائفة، أو مرجعية اقتصادية تكون هي الممول لحياة هؤلاء الناس، فالدستور من المفروض أنه هو الذي يجسد ويشرعن علاقتهم مع السلطة السياسية "المتمثلة بالدولة"، ولكن ما يحصل هنا أن الشريحة الأكبر من البشر تنتمي بعلاقاتها إلى المنظومة العائلية والعشائرية، ويبقى مفهوم الدولة لدى الغالبية منهم، محصوراً في تمثيلهم فيها من خلال قريب، أو صديق، أو أحد أفراد العائلة، ومن لا يملك هذا الامتياز، غالباً ما يكون خارج معنى الإنتماء

لهذه القوة، ويتجه إلى مشروع الخلاص الفردي "الذاتي، الأناني" والذي يمد جسوره الاجتماعية مع الروابط التقليدية الأولى في العائلة، أو العشيرة أو الطائفة! سعيّاً وراء تحقيق شروط الاستمرارية، وتأمين لقمة العيش، والتأمين على المستقبل، والعمل والسكن، وصراع البقاء، وأخيراً الحماية الاجتماعية والاقتصادية له ولجماعته التي يمثلها؟

يؤدي هذا الارتداد إلى اغتراب كبير يصل حد التآصل بين هذا النوع من العلاقات، وبين المفاهيم المجتمعية الأخرى التي يجب أن ترعاها الدولة وتحققها لكل مواطنيها، كحق المواطنة، والحريات الفردية،

وتكافؤ الفرص، والتوزيع العادل للثروة الوطنية والدخل القومي، مع ما يواكب ذلك من ضمان اجتماعي،

وحماية وطنية، وتأمين صحي، والحق في العمل والتعبير والحركة والاجتماع وغير ذلك من شروط بناء

الدولة الحديثة بالمعنى المعرفي والمنهجي لبنان الدولة، حتى يصل هذا المواطن إلى التماهي والانصهار

التام في منظومة الدولة ومؤسساتها المدنية. وهذه الشروط لا يمكن أن تقدمها النظم الليبرالية الأميركية، بل هي منوطة بدور بناء وغالب للدولة نفسها التي تتفاعل فيها وتشترك في إدارتها كافة القوى السياسية والمجتمعية لتحقيق التوازن المطلوب للخروج من أزمات مجتمعية عميقة، دون الالتحاق بالوصاية الأمريكية

أو غيرها، مع الحفاظ على شيء من الإنتماء والخصوصية لهوية حضارية، أقل ما يمكن أن يقال فيها بأنها كانت مهذا للحضارات، وما زالت قادرة على بناء ذاتها بمقدراتها الخاصة.

نستنتج مما سبق أن النظام الليبرالي المنشود في سوريا، لم يستوف بعد شرطه المجتمعي والاقتصادي، وهو يشكل مناخاً خطيراً في حال تبنيه، أو اعتماده كنظام اقتصادي للدولة، فالحوامل الاقتصادية، من برجوازية وطنية، وطبقة وسطى، وصغار كسبة ونخبة سياسية وطنية، تكون هي الحامل

والضامن لنظام ليبرالي وطني، هي غير متوفرة وليست موجودة في سوريا، والبديل هو تلك الفئة الهجينة التي تشكلت من استغلال نفوذ السلطة، ونهب البلاد بدون ضوابط أو حدود، وبالتالي فإن الغياب الواضح للمفاهيم الفكرية والثقافية الوطنية، يجعل هذه الفئات التي أفرزتها السلطة على هيئة برجوازية طفيلية تعتمد على اقتصاد الظل في تنمية ثرواتها

ورأسمالها غير الوطني، والتي ستكون أي هذه الفئات بالضرورة هي الحامل المشوه للليبرالية المعاصرة،

وأشبه ما تكون بمولود هجين لا ينتمي إلى أي نظام اقتصادي يحقق الأغراض المرجوة منه في بناء دولة

حديثه، ونظام ديمقراطي، وتأمين بعض أخلاقيات البرجوازية الأوروبية التي بنت أوطانها في السياق

التاريخي لبناء النظام الليبرالي. بناء عليه، لا يمكن أن يكون هناك في سوريا نظام ليبرالي حقيقي الآن وفي

المرحلة المنظورة، بل سيكون هناك نظام اقتصادي يتبع أخلاقيات العولة الاقتصادية المتوحشة، القائمة بمبادئها على نهب الآخر وتدميره

في سبيل مصالحها، من هنا تأتي أهمية الحضور الفكري والسياسي والمجتمعي للتيارات اليسارية، وخاصة

الماركسية منها، لتحقيق التوازن السياسي والاقتصادي في المحافظة على مكتسبات الناس الاقتصادية،

وحماية حقوقهم في التعليم، والصحة، والرعاية والتوظيف وتأمين الخدمات الأساسية وغيرها من متطلبات

الحياة العصرية، وعدم ترك الناس لمصير مجهول يقع بين سندان طبقة برجوازية مشوهة، وبين مطرقة

سلطة سياسية انتقلت من شرعية البوط العسكري، في وجودها، إلى شرعية

رأس المال المنهوب من الشعب على مدى السنوات الطويلة التي حكم فيها، وفي ظل قطب واحد للعالم احتل

بلداً رئيسياً في المنطقة العربية، وينتهي للهيمنة أو للإنقضاض على الباقي. ■

من أجواء الفكر الديني المتسامح إلى الماركسية المهندس مراد القوتلي

د. عبدالله حنا

المعلومات الواردة
مأخوذة من لقاء
أجرите مع مراد
القوتلي في بيته
بدمشق.



شخصيات
ماركسية

ثمة ظاهرة شبيهة بظاهرة إحسان بهاء الجابري في اعتناق أحد أبناء الأعيان في دمشق الماركسية. فالمهندس مراد القوتلي أصبح في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين علماً شيوعياً معروفاً. ولهذا رأينا أن ننقل ما أفادنا به القوتلي وعائلته من أعيان دمشق. ولد مراد القوتلي في دمشق 1923 وتعلم في الكلية العلمية الوطنية ونال البكالوريا 1940. كان والده رجل دين من تلاميذ المحدث الأكبر الشيخ بدر الدين الحسني. ووالدته هي حفيدة قائد الثورة الجزائرية عبد القادر الجزائري. لم يكن والده متزمتاً ولم يفرض رأيه على ابنه مراد. وكان الأب يردد على مسامع ابنه اترك السياسة حتى تنهي دراستك. وكانت جريدة "صوت الشعب" الشيوعية "تدخل البيت" حسب تعبير مراد في إشارة منه إلى الجو المتسامح المنفتح في بيت والده مراد. وقد دفعت أجواء الفكر الإسلامي الصوفي المتسامح مراد القوتلي للاتجاه نحو الماركسية، التي كانت تشق لها طريقاً بين بعض الشباب المتنور في دمشق.

كانت أول علاقة لمراد بالحزب الشيوعي في صيف 1941 عن طريق نجاة قصاب حسن، الذي كان والده تلميذاً عند والد مراد. انتسب مراد للحزب الشيوعي أثناء دراسته في معهد الهندسة في الكلية اليسوعية في بيروت. وكان مسؤولاً عن الطلاب الشيوعيين في المعهد ونشطاً في بيع جريدة "صوت الشعب". أكمل مراد القوتلي دراسة الهندسة في باريس بين عامي 1947 و1952 وانتسب هناك إلى الحزب الشيوعي الفرنسي، وفي الوقت نفسه كان عضواً في منظمة الشيوعيين السوريين التي كان لها تنظيمها الخاص بها. وقد شكل الشيوعيون مع أصدقائهم رابطة للطلاب السوريين وأصدروا في عامي 1951 و1952 نشرة باللغة العربية كانت تطبع سراً. ومن الدراسات التي نشرها دراسة عن الغاب، كما شاركوا في مهرجانات الشباب في براغ وبرلين. بعد عودة المهندس مراد القوتلي إلى دمشق عام 1952، افتتح مكتباً للهندسة الذي كان في الوقت نفسه مركزاً لأنصار السلام ولتحضير

المهرجانات العالمية. وعندما ترشح مراد القوتلي بتوجيه من الحزب في انتخابات المجلس النيابي لعام 1954 نال في غوطة دمشق أصواتاً أكثر مما كان يتوقع، حسب تعبيره. عندما شنت المباحث حملتها ضد الحزب الشيوعي وبالتالي لمحو المجتمع المدني في سورية كان نصيب المهندس مراد القوتلي الاعتقال بين أوائل عام 1959 وحتى نهاية 1961. وكان صمود مراد القوتلي في وجه جلاديه بطولياً. وبعد خروجه من السجن أصبح عضواً في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي ثم أوفده الحزب للدراسة الحزبية في موسكو. وبعدها اختاره الحزب الشيوعي السوري ممثلاً له في مجلة "قضايا السلم والاشتراكية"، التي كانت تصدر في براغ. عاد إلى الوطن عام 1965 مستأنفاً نشاطه في الميدان السياسي وفتحاً بيته ومكتبه للاجتماعات الحزبية إلى أن أدركته المنية. ■

تقرير لجنة التحقيق الخاصة أمام الدورة الخمسين لمجلس حقوق الانسان

السيد رئيس مجلس حقوق الإنسان،
صاحب السعادة،

على الرغم من تراجع الاهتمام، هناك حرب مستعرة في سوريا. عندما خاطبتكم في آذار / مارس أبلغت عن "مستويات كبيرة من العنف" على مدى الأشهر الستة الماضية وقلت لكم إن "الاقتصاد السوري في حالة انهيار حرجي". الوضع أسوأ، ولا يساعده تأخير الحرب في أوكرانيا ولن يساعده المناقشات التي تفكر في إغلاق آخر معبر حدودي متبقي للمساعدات الإنسانية

الأسبوع المقبل. ومما زاد الطين بلة، في مايو / أيار، دقت منظمات الإغاثة الإنسانية ناقوس الخطر في مؤتمر بروكسل السادس حول سوريا الذي استضافه الاتحاد الأوروبي بأن الأموال المتعهد بها للمساعدات الإنسانية ليست كافية ببساطة لتلبية الاحتياجات. "ببساطة، الاحتياجات الإنسانية في جميع أنحاء سوريا هي في أعلى مستوياتها على الإطلاق، حيث تقدر الأمم المتحدة أن 14.6 مليون سوري يعتمدون الآن على المساعدات الإنسانية. في جميع أنحاء سوريا،

يواجه 12 مليون شخص انعدام الأمن الغذائي الحاد، ويعيش 90 في المائة منهم في فقر.

وبالنظر إلى هذا الواقع المزعج، من غير المعقول أن تركز المناقشات في مجلس الأمن على ما إذا كان ينبغي إغلاق المعبر الحدودي الوحيد المأذون به للحصول على المعونة، بدلاً من كيفية توسيع نطاق الحصول على المعونة المنقذة للحياة في جميع أنحاء البلد وعبر كل الطرق المناسبة.

لقد أخفقت أطراف النزاع نفسها باستمرار في الوفاء بالتزاماتها بالسماح بمرور الإغاثة الإنسانية بسرعة ودون عوائق للمدنيين المحتاجين في جميع أنحاء سوريا وتسهيلها. ولا بد من إزالة هذه العقبات وجميع العقبات الأخرى أمام المساعدات الإنسانية - بما في ذلك تلك الناجمة عن العقوبات الأحادية الجانب، حتى وإن كانت غير مقصودة. السيد الرئيس، التميز، يتعرض ملايين اللاجئين الذين فروا من البلاد الآن لضغوط متزايدة للعودة.

عندما استطلعت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مؤخرا آراء اللاجئين ، قال ما يقرب من 93 % إنهم لا يعتزمون العودة في العام المقبل ، مع كون وضع السلامة والأمن المتردي داخل سوريا هو السبب الأكثر ذكرا. وبينما تستمر الحرب ، لا تزال جميع أطراف النزاع تتجاهل الامتثال للقانون الإنساني الدولي في سير الأعمال العدائية. بالأمس ، نشرت المفوضية السامية باشيلىت تقريراً مهماً للغاية وواقعياً يقدر أن أكثر من 300 و 000 مدني قتلوا في هذه الحرب. كما أصدرنا أمس ورقة سياسة ، في محاولة لتحديد طريقة للمضي قدماً نحو منع المزيد من الأضرار المدنية في سوريا.

في محافظة إدلب ، حيث تسيطر جماعة هيئة تحرير الشام الإرهابية المصنفة من قبل الأمم المتحدة على الجزء الأكبر من السكان المدنيين ، تسبب القصف والهجمات الجوية من قبل القوات الموالية للحكومة في سقوط العديد من الضحايا. ومع تدهور الظروف المعيشية في مخيمات النازحين ، أجبر العديد منهم على العودة إلى منازلهم الواقعة في مناطق المواجهة ، وتعرضوا لهجمات متكررة ، مثل تلك التي وقعت في أبريل / نيسان حيث تم استهداف أربعة صبية وقتلهم وهم في طريقهم إلى المدرسة. وألحقت هجمات أخرى أضراراً بالمخيمات المؤقتة للمشردين أو دمرتها ، وأصابت أشياء لا غنى عنها لاستمرار معيشة السكان المدنيين ، بما في ذلك الموارد الغذائية والمائية.

إلى الشرق ، استمرت الأعمال العدائية بين القوات الموالية للحكومة والجيش الوطني السوري وقوات سوريا الديمقراطية ، على حساب عدد لا يحصى من المدنيين ، الذين غالباً ما ينتمون إلى نفس العائلات ، والذين فقدوا أرواحهم أو أطرافهم ، أو الذين تضررت منازلهم. وفي واحدة من أكثر الحوادث فتكاً هذا العام ، أدى هجوم صاروخي على سوق في بلدة الباب في فبراير / شباط إلى مقتل ثمانية مدنيين على الأقل وإصابة 24 آخرين ، بينهم نساء وأطفال. وتقوم اللجنة حالياً بالتحقيق في عدة حوادث مماثلة.

السيد الرئيس و التمييز

في جنوب سوريا ، لا يزال انعدام الأمن واسع النطاق في المناطق المحاصرة سابقاً ، حيث يشهد عمليات قتل متكررة من قبل مجهولين لقادة المجتمع ، بما في ذلك أولئك الذين شاركوا في عمليات "المصالحة".

في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة ، يعيش الأشخاص الذين ينظر إليهم على أنهم لا يدعمون الحكومة- بمن فيهم اللاجئون العائدون - في خوف دائم من التحدث علناً ، ويدركون جيداً مخاطر الاحتجاز التعسفي أو التعذيب أو الاختفاء القسري.

في جميع أنحاء هذه المناطق ، يتطلب شراء أو استئجار منازل أو شقق "تصريح أمني" من أجهزة المخابرات. غالباً ما يتم حجب هذا عن أي شخص ينظر إليه على أنه ينتقد الحكومة ، وعن عائلاتهم بأكملها. لا يزال الجنود أو الميليشيات يحتلون العديد من المنازل ، حتى في المناطق البعيدة الآن عن الخطوط الأمامية الحالية. وشهدت عائلات أخرى مصادرة الحكومة لممتلكاتها بموجب مواد غامضة التعريف من قانون مكافحة الإرهاب. إن محاولة المطالبة بممتلكاتهم من خلال الإجراءات القانونية مكلفة للغاية ، خاصة بالنسبة للنساء ، مما يثبط معظم الناس عن المحاولة.

وبالنسبة للكثيرين ، فإن عدم وجود هذا يعوق أيضاً حريتهم في التنقل حيث لا تزال نقاط التفشي منتشرة في كل مكان ، حتى بعيداً عن الخطوط الأمامية.

التمييز

وقد وثقت اللجنة حالات لسوريين اعتقلوا تعسفياً أو اختفوا أو ابتزوا عند عودتهم إلى المناطق التي تسيطر عليها الحكومة ، مما أجبر البعض على العودة إلى طريق المنفى. كما يشكل الخوف من التجنيد القسري عقبة رئيسية أمام عودتهم ، فضلاً عن عدم اليقين الذي يكتنف نظام "التصريح الأمني".

التمييز

في 30 أبريل / نيسان ، أصدر الرئيس الأسد المرسوم التشريعي رقم 7 الذي

يمنح عفواً عاماً عن جرائم الإرهاب ، على الرغم من أن أجزاء من قانون مكافحة الإرهاب قد تم العفو عنها في مراسيم سابقة. بعد الإعلان ، تجمعت العائلات في شوارع دمشق والبلدات والمدن السورية الأخرى على أمل الحصول على معلومات حول الأقارب المحتجزين ، ولكن دون جدوى. ولم يتضح بعد كم من عشرات الآلاف من السوريين الذين يقعون رهن الاحتجاز سيستفيدون من هذا العفو الجديد ، وتدعو اللجنة الحكومة إلى ضمان تنفيذ مرسوم العفو على أوسع نطاق ممكن وتوسيع نطاقه ليشمل الجرائم الأمنية والسياسية.

لقد أبلغناكم مراراً وتكراراً أن السوريين يتوقون إلى الحقيقة حول مصير ومكان وجود أحبائهم المفقودين. لديهم الحق في معرفة الحقيقة. ومع ذلك ، كان بحثهم محفوفاً بمخاطر الابتزاز وسوء المعاملة ، في حين أن الحكومة والأطراف الأخرى تعمدت إطالة أمد معاناتهم من خلال حجب المعلومات عن مصير المفقودين.

يجب ألا يكون هذا سبباً للاستقالة بل دعوة للعمل. في غضون أيام قليلة ، سينشر الأمين العام للأمم المتحدة دراسة ، طلبت في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 76/228 ، حول كيفية تعزيز الجهود المبذولة لتوضيح مصير ومكان وجود المفقودين في سوريا. ونحن واثقون من أنه سيؤدي إلى عمل ملموس: لقد انتظرت الأسر بالفعل وقتاً طويلاً. تظهر التجربة عالمياً أنه كلما طال الانتظار ، كلما كانت المهمة أصعب. لقد طالبنا منذ وقت طويل بإنشاء هيئة لتوحيد المطالبات المقدمة إلى مجموعة واسعة من المنظمات غير الحكومية والمنظمات الإنسانية من أجل تعقب وتحديد المفقودين والمختفين بكفاءة وفعالية ومساعدة أسرهم في جهودها. وكما حددنا في ورقة سياسات صدرت قبل أسبوعين ، يمكن لهذه الآلية أيضاً أن تنسق المبادرات المقدمة إلى أطراف الصراع لتقديم المساعدة والمشورة التقنيتين.

السيد الرئيس ، صاحب السعادة و

قبل الإغلاق ، نحتاج إلى تذكير هذه الهيئة بأن 40 و 000 طفل ما زالوا محتجزين في ظروف مروعة في مخيمي الهول والروج في شمال شرق سوريا ، إلى جانب 20 و 000 بالغ ، معظمهم من النساء. لا يزال انعدام الأمن في الهول منتشراً ، حيث تم الإبلاغ عن 24 جريمة قتل على الأقل هذا العام. وحتى العاملين في المجال الإنساني استهدفوا: فقد قتلت ممرضة تابعة للهلال الأحمر وطعنت طبيبة تابعة للجنة الدولية. ونرحب بتسهيل العودة من قبل العديد من البلدان لمواطنيها من مخيمي الهول والروج على مدى الأشهر القليلة الماضية ، ونشجع الآخرين على أن يحدوا حذوهم ، مع إعطاء الأولوية لجلب الأطفال إلى الوطن قدر الإمكان مع أمهاتهم وأولئك الذين يعانون من أمراض خطيرة.

نتنهد الحقوق بشكل روتيني في هذه المخيمات ، وكذلك في السجون التي يحتجز فيها ما لا يقل عن 10000 رجل وصبي يزعم أنهم مرتبطون بداعش في ظروف ترقى إلى سوء المعاملة. على هذا النحو ، فإنها تشكل أيضاً تهديدات أمنية. الحفاظ على الوضع الراهن هو ببساطة لم يعد خياراً.

شكراً. ■

٢٩/٦/٢٠٢٢

معلومات أساسية:

معهد رالف باتش للدراسات الدولية

ويعزى الوضع الخطير في جميع أنحاء سوريا جزئياً إلى عدم قدرة مجلس الأمن الدولي على محاسبة الجناة. انتهكت الحكومة السورية بشكل مباشر العديد من قرارات مجلس الأمن الدولي، وحثت روسيا سوريا بشكل منهجي من إجراءات المساءلة الدولية. لقد أخفقت الحكومة السورية بشكل واضح في الوفاء بمسؤوليتها عن الحماية، وهي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن استمرار ارتكاب جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.

الاستجابة الدولية:

بعد اندلاع أعمال العنف في آذار / مارس 2011، انتقد المجتمع الدولي الحكومة السورية لانتهاكاتها الواسعة لحقوق الإنسان. كما دعا الأمين العام للأمم المتحدة مرارا وتكرارا إلى إحالة الوضع في سوريا إلى المحكمة الجنائية الدولية. على الرغم من ذلك، فشل مجلس الأمن في الاستجابة بفعالية للوضع. منذ عام 2013، أصدر المجلس 27 قرارا بشأن وصول المساعدات الإنسانية ومحادثات السلام والأسلحة الكيميائية في سوريا. ويشير العديد منها إلى مسؤولية الحكومة عن حماية السكان، ولكن لم ينفذ أي منها تنفيذا كاملا. وقد استخدمت روسيا والصين معا حق النقض ضد عشرة مشاريع قرارات، كما استخدمت روسيا بشكل مستقر حق النقض ضد ستة مشاريع قرارات أخرى. في 11 يناير / كانون الثاني 2022، مدد مجلس الأمن الإذن بتقديم المساعدات عبر

كما تفرض الحكومة قيودا تعسفية على حرية التنقل وتحرم الأفراد من ممتلكاتهم في المناطق التي كانت تسيطر عليها المعارضة سابقا، والتي تزعم لجنة التحقيق أنها قد ترقى إلى جريمة الحرب المتمثلة في العقاب الجماعي. وبحسب ما ورد أخضعت القوات الحكومية المدنيين العائدين إلى سوريا للاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري والقتل خارج نطاق القضاء والتعذيب.

التحليل:

على مدى أكثر من عقد من الزمان، ارتكبت الحكومة السورية وحلفاؤها وجماعات المعارضة المسلحة جميعا هجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية، متجاهلة بشكل صارخ القانون الدولي. كما وثقت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية الاستخدام غير القانوني للأسلحة الكيميائية من قبل الحكومة السورية وبعض الجماعات المسلحة منذ عام 2013. وقد ارتكبت جميع أطراف الصراع أعمالا قد ترقى إلى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. في الوقت الذي تحاول فيه الجماعات المسلحة المختلفة تعزيز سيطرتها على الأراضي في سوريا المجزأة، يواجه المدنيون انتهاكات ممنهجة لحقوق الإنسان. تواصل الحكومة السورية وأطراف النزاع الأخرى ارتكاب الاعتقال وعمليات الخطف كاستراتيجية للسيطرة على المدنيين وترهيبهم. كما تزيد الانتهاكات المستمرة لمختلف اتفاقات وقف إطلاق النار إلى حد كبير من خطر تكرار نشوب صراع واسع النطاق.

إليه في مارس 2020 بين روسيا وتركيا، استمرت الأعمال العدائية والانتهاكات في محافظة إدلب. ألحق القتال البري والقصف والغارات الجوية - التي نفذتها القوات الموالية للحكومة السورية - أضرارا بالمرافق الطبية والأسواق والمدارس ومخيمات النازحين. ووفقا للجنة التحقيق الدولية، تسببت الهجمات في مقتل العشرات من المدنيين وقلصت إلى حد كبير فرص الحصول على الغذاء والماء والرعاية الصحية والسكن الجيد. كما تواصل جماعة هيئة تحرير الشام المسلحة المتطرفة ارتكاب الانتهاكات، بما في ذلك الاحتجاز التعسفي للنشطاء والصحفيين.

في أماكن أخرى في شمال سوريا، ارتكب الجيش الوطني السوري وغيره من الجماعات المسلحة المدعومة من تركيا التعذيب والعنف الجنسي والنهب المنهجي والاحتجاز التعسفي. وكثيرا ما يتم تفضير الأجهزة المتفجرة المرتجلة في المناطق المزدحمة، مما أسفر عن مقتل وإصابة مئات المدنيين خلال العام الماضي. وفي الوقت نفسه، أصاب القصف العشوائي والغارات الجوية الحكومية أهدافا مدنية وتسبب في سقوط عشرات الضحايا في الأشهر الأخيرة. أكد تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول الأطفال والنزاع المسلح أكثر من 4724 انتهاكا خطيرا في جميع أنحاء سوريا في عام 2020، بما في ذلك القتل والتشويه وتجنيد الأطفال واستخدامهم في الأعمال العدائية. بالإضافة إلى ذلك، لا يزال ما لا يقل عن 40,000 طفل من مقاتلي داعش المزعومين من 57 دولة محاصرين في معسكرات اعتقال قذرة تديرها قوات الدفاع السورية المدعومة من الأكراد.

منذ بدء النزاع المسلح بين الحكومة وجماعات المعارضة في سوريا في عام 2011، قتل ما لا يقل عن 580,000 شخص. أبلغت لجنة التحقيق المعنية بسوريا التابعة لمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة عن أكثر من 130,000 حالة احتجاز تعسفي أو اختطاف أو اختفاء منذ عام 2011، تعزى غالبيتها إلى الحكومة السورية. ونزح ما يقرب من 13 مليون شخص، من بينهم 6.7 مليون لاجئ سوري هم خارج الأراضي السورية. ولا يزال ما يقدر بنحو 13.4 مليون سوري بحاجة إلى مساعدات إنسانية.

وفي حين تواصل مختلف أطراف النزاع ارتكاب انتهاكات وتجاوزات خطيرة للقانون الدولي، فقد تحول النزاع خلال العامين الماضيين من الأعمال العدائية العسكرية الواسعة النطاق على طول الخطوط الأمامية الرئيسية إلى الاشتباكات المحلية بين الجماعات المسلحة والقوات الحكومية.

في جنوب سوريا، وخاصة في محافظة درعا، استمرت الاشتباكات منذ يوليو / تموز 2021 بين القوات الحكومية وجماعات المعارضة المسلحة. تم التوصل إلى وقف لإطلاق النار في 1 سبتمبر، ولكن سرعان ما انهار مع استمرار قوات الحكومة السورية في شن غارات جوية وهجمات صاروخية. أسفرت الاشتباكات العنيفة عن مقتل العشرات من المدنيين في يناير 2022 وحده. كما حاصرت الحكومة البلدات وفرضت قيودا شديدة على المدنيين الذين يحاولون الفرار وعلى إيصال المساعدات الإنسانية. وقد نزح أكثر من 35,000 مدني منذ أواخر يوليو / تموز.

على الرغم من وقف إطلاق النار في شمال غرب سوريا، الذي تم التوصل

الحدود عبر معبر واحد حتى يوليو / تموز 2022.

في 21 كانون الأول / ديسمبر 2016 ، صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة على إنشاء آلية دولية محايدة ومستقلة للمساعدة في التحقيق مع مرتكبي الفظائع في سوريا ومحاكمتهم. كما بدأ عدد من البلدان إجراءات قانونية محلية ضد الجناة السوريين المشتبه بهم الخاضعين للولاية القضائية العالمية. في 24 فبراير / شباط 2021 ، أصدرت محكمة ألمانية أول إدانة لعضو في أجهزة المخابرات السورية ، إياد أ. ، بتهمة التواطؤ في جرائم ضد الإنسانية. بعد ما يقرب من عام ، في 13 يناير 2022 ، أدانت المحكمة نفسها أنور ر. ، مسؤول حكومي سوري سابق رفيع المستوى ، بارتكاب جرائم ضد الإنسانية. في 19 يناير / كانون الثاني ، فتحت محكمة ألمانية أخرى

محاكمة تتعلق بادعاءات التعذيب والقتل على يد عميل حكومي سوري. في 18 سبتمبر 2020 ، طلبت حكومة هولندا رسمياً إجراء مفاوضات مع الحكومة السورية كخطوة أولى نحو محاسبة سوريا على انتهاكات اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب. أصدرت حكومة كندا طلباً مماثلاً في 4 مارس 2021. في 21 أبريل 2021 ، صوتت غالبية الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية على تعليق حقوق وامتيازات سوريا بموجب المعاهدة.

الإجراءات اللازمة:

يجب على جميع أطراف النزاع الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان ، بما في ذلك إنهاء الهجمات

على المدنيين والبنية التحتية المدنية ، وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى المدنيين المحاصرين أو المشردين بسبب القتال. وينبغي وضع جدول زمني للإفراج عن جميع المحتجزين والمختطفين. يجب على جميع الأطراف أيضاً التمسك باتفاقات وقف إطلاق النار في الشمال الغربي والشمال الشرقي والجنوب.

يجب أن تتم جميع عمليات عودة اللاجئين وغيرهم من النازحين السوريين وفقاً لمبدأ عدم الإعادة القسرية. يجب على السلطات السورية ضمان حماية جميع العائدين.

يجب على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مواصلة مساءلة مرتكبي الفظائع المزعومين بموجب الولاية القضائية العالمية. يجب على مجلس الأمن الدولي العمل على إنشاء آلية

دولية مستقلة لتوضيح مصير ومكان المفقودين والمختفين في سوريا. في الشمال الغربي والشمال الشرقي والجنوب.

يجب أن تتم جميع عمليات عودة اللاجئين وغيرهم من النازحين السوريين وفقاً لمبدأ عدم الإعادة القسرية. يجب على السلطات السورية ضمان حماية جميع العائدين.

يجب على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مواصلة مساءلة مرتكبي الفظائع المزعومين بموجب الولاية القضائية العالمية. يجب على مجلس الأمن الدولي العمل على إنشاء آلية دولية مستقلة لتوضيح مصير ومكان المفقودين والمختفين في سوريا. ■

ذكرى استشهاد الرفيق عبد الخالق محجوب

الشيخ المحامي محمود دفع الله

لدى إعجاب خاص بشخصية الشهيد عبد الخالق محجوب، السكـرتير السياسي الأسبق للحزب الشيوعي السوداني، ليس لعبقريته ونبوغه، وإن شهد له زملاؤه ؛ بقدرته أن يصير بروفيسورا في أي مجال يختاره، غرض النظر عن ذلك المجال، ولا لأن الدرجة التي تحصل عليها عند خوضه الامتحانات المؤهلة للمرحلة الجامعية لم ينلها قبله أو بعده أي شخص حتى هذه اللحظة، حتى تضاءلت أمام ملكات ذهنه كلية الخرطوم الجامعية (جامعة الخرطوم لاحقاً) ثم جامعة القاهرة الأم التي ارتحل إليها خلسة من

المستعمر ، ولا لكون الأستاذ المربي المرحوم / محمد أحمد سليمان، والد الأستاذين / بدر الدين سليمان والمرحوم / غازي سليمان، ظل يحتفظ بكراسة تخصصه، مقراً في وقت لاحق لابنه غازي، أن هذه الكراسة تخص أنبه طالب قام بتدريسه طيلة مسيرته التعليمية، وليس لكونه قد تسنم قيادة الحزب الشيوعي السوداني والحركة اليسارية وهو في بواكير العشرينيات من عمره ..إنما لموقف مبدئي قد اتخذه منذ بواكير الصبا ونعومة الأظافر، أن يركل كل ماهو موعود به ويقذف به خلف ظهره ، من جاه ومكانة علمية وأكاديمية وبشريات ثراء مالى، تجعله حديث الدنيا، وترضى فيه كل الرغبات البشرية، دون ملامة أو نقد ، وذلك ابتغاء طريق وعرو وشائك ،

اختاره لمسيره، بقناعة تامة وضمير راض، نحو هدف أسمى من الرغائب الخاصة.

عندما قرر جعفر نميري إنهاء حياته القصيرة عمراً والعظيمة عملاً وأثراً ، والتي لم تتجاوز في مجملها العام الرابع بعد الأربعين، كان قد سألته بصلف واستهزاء (قبل تلك المحاكمة التي جسدت المعنى الحقيقي والحرفي للكوميديا السوداء) عن ما قدمه للشعب السوداني. خرجت الإجابة من فم محجوب مختصرة - منذ صرخة الميلاد حتى صرير المقصلة- كل الأيام والشهور والسنوات ولحظات الفرح والألم وحلاوة النصر ومرارة الهزيمة ، موضحاً سبب خلقه وبعثه : " الوعي. الوعي بقدر ما استطعت " .

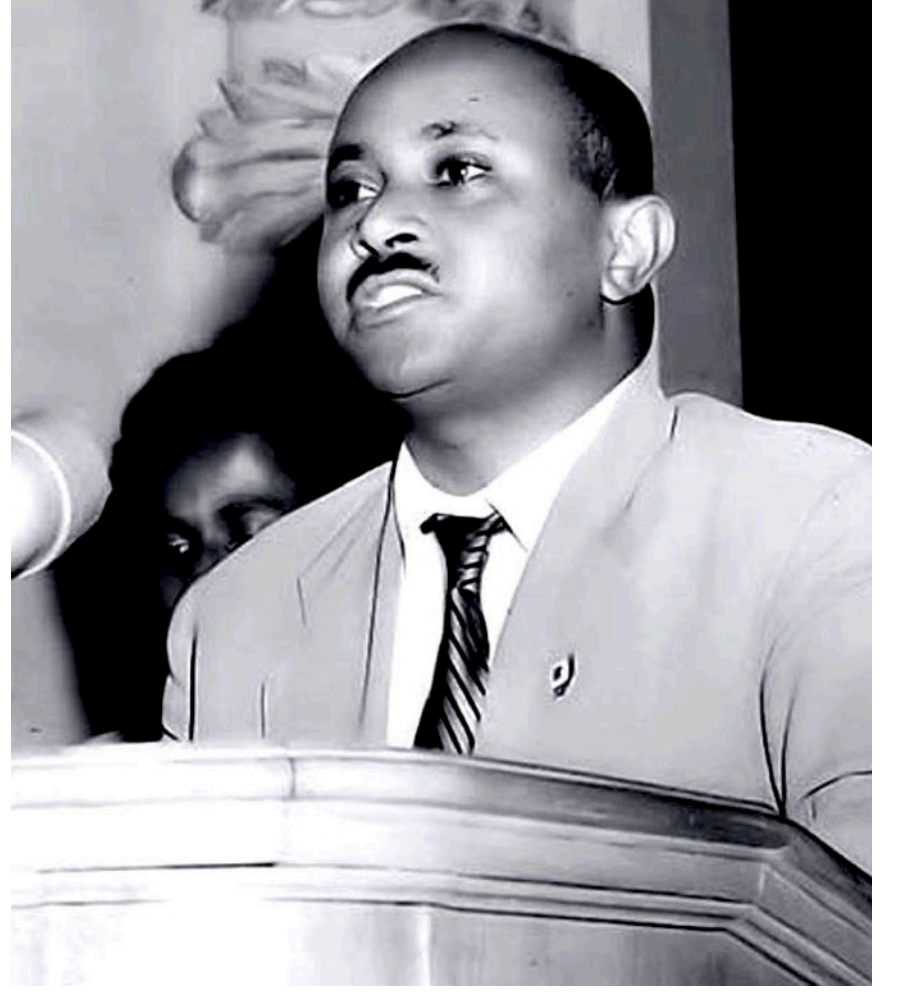
ما أن أفرج الغرب قبل سنوات عن لقطات تلفازية للمحاكمة الهزلية لعبد الخالق (كانت محاكمة عسكرية لمواطن لا ينتمى لقوة نظامية !) والتي جرت وقائعها في أواخر يوليو 1971 ، ورأيته يدخل للقاعة، ليس كمتهم، بل كرئيس محكمة، وسمعته وشاهدته يخاطب تلك المحكمة البائسة بثبات ولسان لم يتلجلج، أيضاً ليس كمتهم، بل كرئيس هيئة دفاع عن المتهم ، ويعينين لهما برق وجمال، وشفتين تنفرجان مابين البرهة والأخرى، بابتسامة ساخرة، عاكسة ما بالنفس من ثقة، حتى توهط يقينى فجلس القرفصاء، ثم مدد أرجله (الافتراضية) كما فعل أبو حنيفة، مؤكداً على صدق حدسى ودوافعى للإعجاب ..فليس بالضرورة البتة أن نكون قد التقينا

اللقطة الأولى : حين سلم محجوب ساعة يده لأحد الجنود بصحبة عبارة ساخرة، أنه أولى بها من أولئك اللصوص.. وقبل كلمة النهاية؛ سأل بطلنا شناقه - معلقاً على شفثيه ذات الإبتسامة التى وقع ومهر بها مرافعة الدفاع - عن متانة وجودة حبله، وإن كان بمقدوره تحمل وطأة جسده ، لم يدرك الشناق ولا المحكمة التى قررت ازهاق روحه ولا حتى جعفر نميرى؛ أن محجوب ذكر البدن وأراد العقل! كان هذا هو الماستر سين Master Seen . غاب الجميع ..وبقى الفطن الوسيم، فعلاً واسماً وذكرى.

عبد الخالق محجوب
(الفطن الوسيم).

فى حياتنا بمن جبلنا على تقديرهم واحترامهم، يكفيننا فقط ماتواتر عنهم من الثقة، أولئك الذين لاتعترى شهادتهم قوادح.. فما بالك إن أكرمك الزمان بمشاهدة من توقر وتبجل (صوت وصورة وبالألوان) دون أن تلتقيه من قبل، وفى يوم عرسه، الذى ظنه البعض يوم تعسه !. . ياسلاام!

عندما توجه عبد الخالق (واثق الخطوة يمشى ملكاً) نحو المشنقة، صدح فى ممرات سجن كوبر(تلك التى تفصل بين منتظرى الموت ومترقبى عودة الحرية) بكفاح الشعب السودانى، وعندما وقف داخل غرفة الإعدام؛ غابت عن مشاهد السينما العالمية والحياة الإنسانية أهم لقطتين، وهى ما شهد بها بعض الحضور يومئذٍ.



للتواصل معنا

✉ info@almasarjournal.org
 📷 @almasarjournal
 📺 جريدة المسار
 🐦 @almasarJ

